

نظرة

حوار

الانتقادات الواهية ضد الشريعة الإسلامية

ومناط الرد عليها

هل خالف القانون الوضعي في مصر أحكام الشريعة الإسلامية؟
هل وجه مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الإسلام؟
من هو المسؤول عن العنف في احتمال حقوق الزوجة؟

بقلم

فهمي عبد السيد عبد الوهاب

ليسانس في الحقوق والحال بالدراسات العليا للقانون
جامعة الإسكندرية.

الأهراء

الروح القاندر والمعلم الرئيس لراجل والخالد

جمال عبد الناصر

الروح الشباب الذية سقطوا في سيرة الشرف

وسالت دعاؤهم لذية على أرضه

عصر الغالية

مفتي

«صورة تذكارية صورت في استوديو رويال بالقاهرة»

يوم ١/٣١/٢٠٦٢



حافضة لطفه

«حالة لدراسة الإعدادية»

عام ٦٤ - ١٩٦٢ م



"الافتقار إلى الواجبة عند الشريعة الإسلامية ونظام الرد عليه"
 موضوع ليس محالة من جهتي أنه آتيت فيه مؤلفاً أو محاوراً لتأليف كتاب
 فذلك أقولاً صريحاً لتأليفه. فتأليف الكتاب له أحسن وقنوات
 علمية وفيه لا يقطع بل أن يكون فيه لغوياً وإن لم يكن فيه آتيت مؤلفاً.
 فلتذكر التأليف لأهل التأليف (١)

ومع ذلك أنظر ليس هذا الموضوع إنما بالعلم الفقه الفقه الذي له حيث هو
 أنظر له أحسن وقنوات بدأ صريحاً حيث هو أنه أراد أن يكون كتاباً تاماً وذلك
 لخصه بأمكانيات له التي يطلب بها اهتماماً بالفقه الفقه وفيه لوقت الذي
 يتأخره حالاً ونوعية الموضوع الذي آتيت فيه أهدأ وهو خاص بالشريعة الإسلامية
 وهو ما لا يستطيع أن يسهل أنه لغيره لأنه إهدأ وإن لم يكن إهدأ مؤلفاً
 الذي يقوم به أحسن استقرارية ونوعية في متوفرة (٢)

وإذا كان هذا ليس إنما وليس مؤلفاً أو محاوراً لتأليف كتاب فما هو فقهه أزه؟
 الحقيقة أن أقول أنه لا يريد أن يكونه تسبيلاً لظاهر وأحسن أحسن حيث هو
 من وضع إرثاً بنفسه من تأليفه علمه بأمكانيات كثيرة مستندة إلى وضع
 حاله من وضعه وحقيقته حقيقة بأمكانيات أو للمفهوم.

ولقد إرثاً أنه من راجع أنه أراد من حيث لتأليفه بأمكانيات
 ثم بأمكانيات مقلوبة ومنه استناداً إلى الحق.

- (١) من حيث هو لداس القانون وأتت به كمالاً أنه لا يزال قوله
 العدل في المجتمع والافتقار إلى شيء بأنه لم يملك القول الذي فيه من حيث هو.
- (٢) آتيت بعضه المتأخر مع قوله الشريعة الإسلامية وخاصة في سائر الأدوار
 الشريعة مثل قدر الزعماء والظواهر استناداً منهم لتأليفه تأليفه ناهية

أنظر

(١) الدكتور محمد زواد عبد الواحد. فقه الفقه ص ١٥٠ وما بعده.
 (٢) الدكتور محمد زواد عبد الواحد. فقه الفقه ص ١٢٩ وما بعده.
 وللاسف أنظر في كتابه "الجوانب الإسلامية في الشريعة" وذلك في مقدمة الكتاب.

عنه تفت الأفراد وأساتهم استحقاق المقومة الزوجه فهو جازم لحدود الشريعة
التي يستلزم الشرع بتدبيره استحقاق هذه المقومة.

(٢) الانتظار لمدينة الساعة استند في المجتمع من جهة المرأة وبسبب أسوأها بالرجل
ولقول بأنه الشرع لم يفت المرأة اعتماداً على ظاهر تجاوية غايية لحيية لحيية بقوله
الشرعية.

ولقد حاولت أنه أضعفت قوله في هذه المذلة بكونه جازماً مانعاً للمطالبة

التي تدرج تحتها وثمة ثلثة ~~بدراسة شرعية~~ ~~بدراسة شرعية~~ ~~بدراسة شرعية~~

ولقد رفضت الفتوى المذكورة وهو المقتضى لفتاها جازماً وليس مانعاً.

معرضة في لعمري بكونه من هذه المذلة. للرد على ما ادّعى بقوله:

صلح خالف لقائه لرفضه زهر أحكام الشرع استدل به أنه لا بد من إيجابها بإيجابها
مع هذا السائل مدعى بأن بالدولة وطمأنينة لظفيرة المقنن من كونه
أينا واقعاً وليس من باب خيال راه. وأنشأنا بأنه أسمى لقائه لرفضه لم يملك
أحكام الشرع في شيء بل أنه استعمل في أثر أحكامه رياراً. وقته ليواجه
ظروف المجتمع الراضية.

ثم عرضت في لعمري الثاني منتقار المدينة الساعة استند. وهو سبب المطالبة
به الرجل للمرأة وهو ربح هذا المبدأ أن الشرع يستلزمه. ثم لا بد من ثباته
أنه هذا المبدأ سبباً أصلاً من رياراً وليس وليد انتقار لحيية ولكنه لشرع سيبرية
وضعت حدوداً لحيية ولفظية لبقوله المستقيم الرابع التي لا تسبج وراضات
وهية تقوم بحدود المجتمع بأكمله.

ولقد رفضت لتكليف سائل بقدر الزوجه في لعمري رده لبقوله بأحكامها

مع إيجابها للرجل في أخرى أحكامها للرجل الذي عند الزوجه.

ولقد عرضت في هذه السلسلة من الكتب الحقوق الزمنية والحدود المفترضة له
ثم عرضت رأيا شريفا في هذا الموضوع.

ولقد وقفت عند بداية العملية فلم أذكر شيئا نقول به إلا أني قد كتبت هذه
من آثاره القيمة وأصمت صليبة وخاصة في مثل هذه المسائل لهيئة
وبعد أن حال فزني بحالة دستور هو به يتم حدوده يرفقني في ذلك
أيامه طامه صريحا فيرجع مع ذلك وأنه كما هو فظا فيرجع لي شريفا وأمره
ويعرض به مع حوى المتقرة أنه فظا - صميم.

المراجع الأساسية

- (١) الدكتور براهيم أبو الحسن براهيم . أصول الفقه .
- (٢) الدكتور محمد عبد الله . الظواهر الشرعية الشرعية .
- (٣) الدكتور محمد مصطفى . مدخل في الفقه الإسلامي .
- (٤) الدكتور محمد مصطفى . مدخل في الفقه الإسلامي .
- (٥) القراءات المأثمة والسنة النبوية الشريفة .
- أما المراجع الفرعية فتشير إلى المؤلفين في الآراء .

وأما أن هذه السلسلة من المؤلفات الشرعية إنما هي من الكتب المأثمة
بمطابقة ما هو في هذه السلسلة من المؤلفات الشرعية .

مكتبة
١٩٧١/٢/٢٠

كل مخالف للقانون الوضعي في صراخات الشريعة الإسلامية ؟
هذا السؤال كالتالي في المقدمة تعرضنا له كثيرا . ولقد حاولنا ان نلجس الرد عليه
على صياغة ما وصل اليه فكرنا في هذا الموضوع . وبسبب ذلك نساؤلنا مستشارا لا اصدقاء
فوقية الجوار بين الشريعة الإسلامية والقانون . ولقد كانت مسألة القانون في البنوك التجارية
فيما قبل ان القانون الوضعي نفسه مع مقولة القرابة وليس راسبه . وبشكل لا شك وبعدم
في الشريعة الإسلامية نفسه مع مقولة تطهير اليد والرجل والخصام . وتقرير الرأى في الشريعة الإسلامية
ولقد حاولنا البصيرة في هذه المسألة . انما هو ان القانون الوضعي بالقول بان القانون الوضعي
في صراخات أحكام الشريعة الإسلامية وله الحق في المجتمع بعبارة بعبارة بعبارة
انما بالعبارة ان الطبيعة الحرف في أحكام الشريعة الإسلامية وتترك الجزاءات ان لا نفسه عليها
القانون الوضعي ان لا عبارة ان تطهير اليد والرجل والخصام في القتل وحده الزانية
ولان .

ولقد كانت قال البصيرة بانها فانه بطريقه فيمكن ان الشريعة الإسلامية بعبارة العبارة ان
تصليبه الحكم ان لا في عالمه ان لا سلكه السبب في ظهور المجتمع وتكونه وهذه
القول يقول بانها انما في صميمه .

وله ان يستطيع الاستفهام ان يخرج بنسب محذرة بعبارة مع هذه التبادلات
ان يعرفه كيفيه تطور الشريعة الإسلامية مع الزمن وسرعة صالح الناس . ثم نقره
كيفيه اركانها ان هذا المشرع ليس باحكام الشريعة الإسلامية في تقنينه المختلف
وذلك في بعبارة السامية .

المبحث الأول : انما هو لعلنا نلجس الشريعة الإسلامية .
المبحث الثاني : انما هو الشرح المبرر لأحكام الشريعة الإسلامية .

المبحث الأول : نظرة حول بعبارة لعلنا للشريعة الإسلامية .

يعتبر ركنه النظام الاجتماعي قانونا عاما ونظام شامل ينظم الظاهر والباطن . ينظم
حياة الانسان بوجه وعبارة انسانا باسنان . فلم يترك ناحية من النواحي ان لا ينظمها فهو ينظم
مع العلاقات الروحية والمادية الفردية والاجتماعية لم يترك ناحية مع صماء متفرقة
من تقنين واحدة مع غيرها ان لم تقنع في المادة مع الروح كما هو كمال القوانين الوضعية والدينية
المعينة ولا يروم مع المادة كما هو الشأن في النظرية بعد ان ان دخلت عليها الرحمانية (٥)
و در صباه انما هوها بالقباطا عليهم انما يتبادر خزانة بين نما وعبارة رعايا
وتنشاها الرسول بكثرة في قوله « ولا رحمانية في الإسلام »
وقوله « صلح بين علي ورسول الله لا ينزع ربح ولا يهيج ضرر »

انظر

(١) الدكتور محمد مصطفى شبيب . المدخل الى الفقه بعبارة محمد وناظرها .

المبحث الثاني : هذه استجابة المشرع لهذا السؤال الشرعي وهو
 فرضنا فيما سبق من مذهبنا العامة للشرع الأصولية ومبدأها أننا نلتزم أولاً بالحدود الشرعية
 سواء كان مصادرهما أركان أو أحكاماً وأما ثانياً فبما لا يتعارض مع المبدأ العام للشرع وهو عدم الجور
 والظلم والفساد والظلمة والظلمة لا تعني بحدودها من مبادئ الشرع الأصولية من حيث المبدأ
 والحدود.

أما اليوم فنحن نلتزم المجمع له مجمع الفروع سواء كان المصادر أو الفروع أو المصادر
 أو الفروع. فمبدأنا بالشرع هو أنه يتخذ من أحكام الشرع الأصولية ما يتناسب مع
 مبادئنا وينسج ما فات أرائنا من مبادئنا.

فإذا كانت القواعد قد نسخ بعض آياتها لقواعد عامة من نسخ بعض آياتها فبعضها قد نسخ
 أو خصوصية لإضافة ما لحق به تغيير في نوعية الشريعة. فالجواب هو أن القواعد العامة
 العامة للشرع الأصولية لم تكن إلا مبادئها العامة لهذه المبادئ العامة. فلو كان قد نسخ
 أن نراها مبادئها العامة. فبعضها قد نسخ من أحكام الشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ
 ولقد أهتم المشرع لهذه المبادئ العامة التي هي مبادئ الشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ

وأما ما قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة
 العامة للشرع.

ونفسه بقية هذه استجابة المشرع لهذا السؤال الشرعي وهو أن القواعد العامة للشرع
 بأركانها ذاتها هي أصلها العام للشرع الأصولية ومبدأها أننا نلتزم أولاً بالحدود الشرعية
 كما قررنا ذلك في القواعد العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة
 العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ
 العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ

ثم إننا نلتزم المبادئ العامة للشرع الأصولية ومبدأها أننا نلتزم أولاً بالحدود الشرعية
 العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ
 العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ

ولقد جاء في مقدمة مشروع القانون المذكور في المذكرة المقدمة مالم يـ :

« بقيت الشريعة الأصولية كما صدرت من مصادر القانون التي أوتيت إليها المشرع ومن
 أوتيت إليها كلياتها العامة والخاصة. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ
 المشرع في شأن الشريعة الأصولية الجديدة. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ
 من القانون المذكور إذا لم يبد القواعد العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ
 مع نص في التشريع ليس فيه نص في المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ من المبادئ العامة للشرع الأصولية. فلو كان قد نسخ

أنظر :

(١) شرح هذا الفصل : شرحه في كتابه : القواعد العامة للشرع الأصولية ص ٢٠ وما بعدها.

(٢) : حجة القائلين : أحكامهم في ما يخصها : في توضيح شرح : في هذا الفصل في كتابه : شرحه

الاسلامية على هذا الوجه انما هو المستقر المأمور به في قوله تعالى «ما كان لغيره»
 من طلبة لغيره تعالى العالم ان الغلا المطلقا لغيره من اليهود من شأنه (١١)
 من لغيره الواضح على ما مضى من أحكام الشريعة الإسلامية فالأمر ٢١ في «سيرة من شأنه»
 الفقهاء والتأليف في هذه الفرقة من قرآنية خاصة بما لم توجد تأحكام الشريعة الإسلامية
 ولقد أقر المؤتمر لدول للقانونه لقائه من بعدهم في ١٩٢٧ وذلك في مؤتمر الحامية لليون
 ١٩٢٧ أيضا أنه لشرع إسلامية حيث تأليف للفقهاء وهو لغيره من شأنه الشريعة
 فتختلف من لغيره ما مضى أنه لشرع إسلامية قد استقرت أصحها ما مضى لقائه
 المذهب وسيد به ما يتألف مع لطلبة. فأصحب به لا سيما به معاهد لقائه من بعدهم
 أصح به من شأنه أصحها ما مضى لقائه أصحها من شأنه سوار كانت لغيره من شأنه لغيره من شأنه
 الشريعة العامة للغيره وسواضه مع حيث على أن تأليف الشريعة الإسلامية من شأنه
 تأليفه من شأنه لغيره سوار ما أشير إلى لغيره من شأنه استشارا في خواهر لغيره من شأنه
 التأليف من شأنه لغيره المذهب من شأنه من شأنه من شأنه.

(١) تأليفه العقوبات :

أشهر التأليف حول أختلاف نوعية الجزاء بين الشريعة الإسلامية وقانونه العقوبات المجرم
 لغيره الجزاء من الشريعة الإسلامية من نوعية الساحة قطع اليد وفيه قوله تعالى «ولساربه»
 والساربه فأقطعوا أيديها جزاء بما آتيا فقال له من دهم عزيز حكيم (١٢)
 ولغيره من شأنه وفيه قوله «لنقطع يديهم» في لغيره من شأنه «رجل الذابح ولذا في. أما الجزاء
 في قانونه العقوبات فهو القارة والجس والسبب والاستقالة لثقة واستقام.
 ولقد ألتفت البصير في خواهر لغيره من شأنه وقالوا بأنه القانون قد خالف أحكام الشريعة
 الإسلامية من شأنه من شأنه من شأنه الجزاء. وقالوا بأنه لغيره من شأنه الجزاءات
 التي نصت عليها الشريعة الإسلامية لغيره من شأنه إذا قطع يدي سببه لغيره من شأنه
 من شأنه على أحد. أما في قوله في المجرم الجس ثم يود أن يقطع الجزاء لغيره من شأنه
 السبب مباشرة. ثم عمدا ذلك بأنه القانون قد خالف أحكام الشريعة الإسلامية.

أما في الموضوع :

إننا نرى أنه مجرد الاستقار على خواهر لغيره من شأنه وهو ما يختلف للقول بأنه القانون قد خالف
 الشريعة الإسلامية.

فإننا نقول بأمرنا ذلك بأن القانون لم يألف الشريعة الإسلامية في وصفه جزاءات لغيره
 لا وذلك استشارا لما اتفقوا عليه من قطع الشريعة الإسلامية وتأليفه من شأنه من شأنه
 لغيره فإنا نقول أنه الشريعة الإسلامية قد خالف الشريعة الإسلامية الإسلامية إذا

النتيجة :

(١) مجموع التأليف التمهيدية هذا. ولقد كتب عليه لإزالة الشبهة.

(٢) المادة - ٨.

إلى أنه قال «يأبى له آفوا اتقوا الله وذروا ما بينكم وبين الربا» كنتم مؤمنين فإنه لم
تفعلوا فاذنوا بجره معكم ورحمته وأنه سبتم فكنتم رؤوس أموالكم لا تظلمونه ولا تظلمون» (١٧)

ولقد استند البعض من ذلك من أنه أحرم الربا كما نستعمل الفوائد الجاهلة التي يفرقها
المراجم مع قدره من استقلال صريح بوضاه المال من فريضة سرور لم يلبس إلا ما بين يديه
الاستقلال أو استقلال الفوائد فالبنك مثل المراكب حيث لا يملك فائدة مع أيدي الفوائد ويقابل
فائدة مقابل أقراصه المتعاقبة مع دونه بزيادة أو نقصان ما دونه على مشروع. أما ما سوا عمليات
البنوك مع عملية الربا.

رأينا في الموضع

أما أنه ما قيل حول قياس فوائد البنوك سواء مبدئياً أو بدو قرضه مع الربا هو قياسه
بما هو مع الطهارة وأنه لهذه الثقة بين المتقاربه مع ظاهر القصد ومبدئياً فليكن قياسه للبنوك
بمثل هذه المبادئ فالبنك في هذه النظام المستقر كان هو بسيط به التبار والمتعاقبة مع أنه
ربا هم بجمعه وأما به في التفرقة لا شتران المصروف. ولقائفة إلى بسيطاً أو بأفقه كما هو المتعاقبة مع
ما هو بعد عملية ربحية حيث يدفع بواحد من المصروفين في بناء المصروف وبيع التبار (الصناعة والبرامج) بواحد
حيث توفرت البنوك بذهن بأفقه في النشاط في مصر حيث هناك بركة زراعي وبنك مهني والبنوك
التجارية التي توفرت هناك في مصر حالياً لتساعدهم على أن يفتحوا التسمية في مصر.
ولقائفة مثلا بواحد ٨. حيث فائدة مبدئياً هو ٢ بزيادة فائدة بدو قرضه ٨ بزيادة
وافتقاراً ذس مع جدول المقارنة التالية:

٢- أنه المراكب يكتسب الذهب والفضة ولا يطيح للفرد مقابل فائدة إيداعه حالة صرح الشئ إلى
المالك أنه لا يكتسب نفوذه أو سوداً استقلال في وقت كثيره الأوقات فيه في جميع المصارف
المالك ولقائفة إلى بسيطاً تكونه مرتفع ربا لله حيث في حالة مرصه بوضاه مضمون وهو لا كما أنه ٢
في جميع البنوك كجميع أرجله. أما أنه كما يبيع بلفا به مال دونه مشتمل أرباحه وبنوك
يعتبر أنه صفة مكية غير مبدئياً ويعتبر مخالفاً لقواعد الشريعة في الاستدلال من أنه لا يبيع مقابل
العمل والعمرة.

(v) $\frac{1}{\sqrt{2}} \begin{pmatrix} 1 & i \\ -1 & i \end{pmatrix}$

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

1875-1876

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

مجلسه اول در روز شنبه ۱۳۰۲/۱۲/۱۵

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٠٠

وہو کہ ہر ایک کو اپنے اپنے حق میں لڑنا چاہیے اور ہر ایک کو اپنے اپنے حق میں لڑنا چاہیے

... (p. 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 84

تم انهاء العمل في هذا القسم في ١٠/١٠/١٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والتاريخ المذكور في هذه النسخة هو التاريخ المذكور في النسخة الأولى

• بناء على ذلك، فإننا نرى أن

لقد تم بحمد الله تعالى في شهر ربيع الأول سنة ١٤٠٥ هـ، الموافق لـ ٢٠٨٤ م، في مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية.

و لقد علمنا انكم اهل العلم والادب والبرهان

نیفہ پریمہ و بیچمن آہ و اچہ رکنہ امانہ کیونہ ۵۹

5 516

وینما انکونه قد انشرفنا به برعه طهارت مع الی وای طوره و هو کل غایب انکونه برعه

در مقام رسیدن به حقیقت و الیه الهی و اعتقاد در خداوند عالم و دانستن حقایق الهیه

لما فانه الموهوبه ام بالفضل ام بالعلمه

و بعد از آنکه در این شهر رسید

[illegible]

الطريق من تحتها إلى الأضيق من القاعة من بابها

وذكر في هذه النسخة ان النسخة التي في يد...

[illegible]

(١) في المجلد الثاني من: الثقافة العربية بعد سنة ١٩١٤
(٢) في المجلد الثاني من: الثقافة العربية بعد سنة ١٩١٤

ComScore

القسم الثالث

« مركز المرأة في الإسلام من ظن الأفكار الحديثة وتكييفها إلى »

تعدد الزوجات والطلاق.

ليود المجتمع الحديث هذه الأفكار كثيرة تتناول بمسألة الرجل والمرأة في جميع المجالات سواء في التعليم أو في العمل أو في المنزل أو في جميع الحقوق.

ولقد ظن البعض أنه لا يمكن لمجتمع لم ينفذ المرأة - قديمه إلا أنه وضع للمرأة رجعية تعدد الزوجات والطلاق ثم جعل مشاركة تساوي مشاركة المرأة وطمع في الميراث مثل هذا التمييز. ولقد ساء استندوا بالعرف بعينه لا يزالون في امتناعه عن الحق للمرأة في غير الحدود التي تقرها الشريعة حين عامة.

ولقد وصل الفرق بينه وبينه لا يزالون بحاجة من النساء إلى الطالبة في الميراث لركبة بالفار رجعية تعدد الزوجات والطلاق التي قد جعلها طاعة في الزنا والسنة (١).

وله استطاع أنه ألبس رأياً قديماً أن هذا الموضع في الإسلام هو الحدود الشرعية لكونه في الشريعة الإسلامية كلاً وهو في الحقيقة حقاً. ثم ألبس الموضع الآخر لا يستعمل عن الحق في الإسلام ثم ألبس رأياً في هذا الموضع.

فقد صيغ أول: ألبس مركز المرأة في الإسلام بأية حال سواء في الإسلام بيننا وبين الرجل أم لا وهو هناك حديد في الأفكار الحديثة أهمها:

من حيث الثاني: ألبس الحدود الشرعية في الحق الطلاق وتعدد الزوجات كما وردت في كتب الفقه المتأخرين ومن صار في الشريعة الإسلامية.

من حيث الثالث: ألبس في الشريعة بكتفه بفتا لا يزالون امتنع عن الحق للمرأة وكونوا المقدم له ثم ألبس رأياً آخر في الشريعة بغيره.

المبحث الأول: مركز المرأة في الإسلام من ظن الأفكار الحديثة.

المسألة بين الرجل والمرأة مبدأ أصل في الشريعة الإسلامية:

يعتبر واجب هذا المبدأ ليس وليد الأفكار الحديثة لا يقفه لبعضه ولكنه مبدأ قديم من مبادئ الشريعة الإسلامية شريعاً المسألة والعدل. ولقد وضع المبدأ في القرآن وتمامه المقتولة المقتولة مع لوائح ولغة لا شيء ودار خيالاً، وهي حقيقة تضيء لهذا المبدأ في ذاته حينما ينفذ نفسه وأحياناً في ذاته لا شيء بل واقع أنه يتغير مع الحال.

ويبدو ذلك من استقراء المظهرين الفرديين والسنة النبوية، التي هي حركات صالحة من المساواة بين البشر كله لا تفرق بين رجل وراثة أو أسود أو أبيض.

① مسألة المرات :

قر. السوم انه للذكر من حفظ التثنية من الميراث ولم يبق له من ذلك الا حصة المرأة
التي هي اربعة اقسام وانما كان كلفة بالغة بغير الدائع المقتضى للنفقة والنفقة هي نصف
ولقد كان حكمة من جعل للزوجة من ذلك نصفها.

٤. قوله الرصد مع مراعاة كما عطفها حالة الجمع لم يأت وكما عطفها الوضع النفس والجماد
ليرصد بأنه عهد لبقاء وضعه قوله سبحانه وتعالى " الرجال تراصدهم مع انصارهم بما دفعهم الله ليعلم
مع ليعلم ربنا انفقوا مع انوارهم " (١) فليس من المفقود ولو لم يفتقر المضمول انه يعود الجمع ليعلم
الرصد وضعه عطفها النفس منه.

[illegible]

⑤ مسألة الشجرة :

قوله «لست سمع مني» إشارة إلى قوله تعالى «وَأَسْمِدُوا
مُحَمَّدًا» من رجا نام جاء لم يقرأ عليه من رجا نام محمد رجا نام من السواد
أنه رجا نام أهداها فتقرأ أهداها نأفقه «»

وليس ذلك أيضا اهتداءً لمبدأ الشريعة بالرجوع إلى كثرية المرأة وتقليداتها.
 ٢- من ناحية أخرى : فتدبر الشريعة دائما تدبر في مصلحة البشر وقد سعت إلى تكييفها
 مع مقتضى زمانها من هذه الناحية لئلا تكون في حيزها من الشريعة التي سبقتها من هذه الناحية
 بقدر ما تقتضيه مقتضى زمانها من هذه الناحية بل قد تكونت من مقتضى زمانها من هذه الناحية
 النساء أو إذا لم يتوافر السواء من الرجال فتشبه في مقتضى زمانها من هذه الناحية ولقد
 اتفقت قوائمها على الجائز في المهر مع ما روي في الشريعة من كثرية المرأة حيثما حذر
 « لا يجوز نكاحها » أو « لا يجوز نكاحها » أو « لا يجوز نكاحها » أو « لا يجوز نكاحها »
 ثم نرى من هذا ما يقتضيه « وما بين مع ما يقتضيه » (١)

النظر: (١) النساء - ٤٤
(٢) البقرة - ٢٨٢

ثانياً: كيفية المرأة في الطهارة

شرع الله طهارة المرأة في الحيض والنفاس في كل وقت من أوقات اليوم والليل واليوم الآخر
فإنها إذا طهرت غسلت بماء أو غيره مما يذهب النجاسة كما يقول علماء الفقه. والله أعلم بالصواب
أما كيفية الطهارة في الحيض والنفاس فمنها ما هو واجب ومنها ما هو مستحب. فالواجب هو غسل الأعضاء
التي يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها. والواجب هو إزالة النجاسة من الأعضاء
التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها. والله أعلم بالصواب.

① الطهارة لا يرد في كتب الفقه المختلفة:

يقال أنه «أبغض المذاهب في الطهارة» «أما أهل الطهارة في الرجلين فليسوا بغير طهارة
فمنهم من يسمي المرأة في كل وقت من أوقات اليوم والليل واليوم الآخر. والله أعلم بالصواب
والواجب هو إزالة النجاسة من الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها.

على أنه لا يباح غسل الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها. والله أعلم بالصواب
أما غسل الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها. والله أعلم بالصواب
فمنهم من يسمي المرأة في كل وقت من أوقات اليوم والليل واليوم الآخر. والله أعلم بالصواب
والواجب هو إزالة النجاسة من الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها.

أما غسل الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها. والله أعلم بالصواب
فمنهم من يسمي المرأة في كل وقت من أوقات اليوم والليل واليوم الآخر. والله أعلم بالصواب
والواجب هو إزالة النجاسة من الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها.

أما غسل الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها. والله أعلم بالصواب
فمنهم من يسمي المرأة في كل وقت من أوقات اليوم والليل واليوم الآخر. والله أعلم بالصواب
والواجب هو إزالة النجاسة من الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها.

أما غسل الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها. والله أعلم بالصواب
فمنهم من يسمي المرأة في كل وقت من أوقات اليوم والليل واليوم الآخر. والله أعلم بالصواب
والواجب هو إزالة النجاسة من الأعضاء التي لا يسهل عليها الماء من غير أن يسهل على المرأة غسلها.

(٥) قيل في هذا الموضع

الكتاب في كل وقت من أوقات اليوم والليل واليوم الآخر

(٦) الله أعلم بالصواب

(٧) الله أعلم بالصواب

(٨) الله أعلم بالصواب

أقسام قول المولى

فمن قول المولى رحمه الله الشريعة الإسلامية بأمر السبب في ذلك أن الله تعالى في الآية لم يصرح
بذلك القول المصنف : بأنهم قد جازوا الصداق وبعدوا عن السبب في ذلك القول المصنف
مع القول في ذلك. والظاهر فيه أن الله تعالى لم يصرح فيه بكونه الشان وهو مقرر في ذلك
أو لا يكون مصداقاً لما هو عليه فالحق هنا بالمراد منه أن الله تعالى لم يصرح فيه بكونه
أن الله تعالى بالمراد منه الشان.

ثم أيضاً يجب أن نعلم به القاعدة واستعمال القاعدة. فالقاعدة رتبة وأهميتها معلومة
دراسة تلكه فيلزم ذلك بتفهم مع الواقع كما ينبغي درهاوة له منصوصة وفصله في تلكه القوم
هذه هي القاعدة. وأنه يجب استعمال القاعدة سواء كان شيئاً أو شيئاً لا ينبغي أن يكون
في شيء أو ينقصه فلا ينافي في ذلك ليس مضاهي لهم وهو المصنف أو أنه ليس
أو لا يكون شئ من نفسه فيكون لقائه بغيره أصح من رضاه أنكر وهو لقائه. فالمستعمل القاعدة
بأنه لا يتفق مع أهمية القاعدة أو بعد عنها فالقاعدة موجودة وأنه لا يزال حكم الذي لا يكون
فمنه القاعدة رتبة أنه هذه الآية من أن شريعة نفسه محضة وبيده في ذلك المصنف في ذلك
يتفق في أكثر المطالبات تفهيم أو وضع اليد عليه.

أقسام أسارة استعمال حق الزوجه

أما إذا أساء أسارة استعمال هذه الحق في غير رضاه المصنف مما ينبغي به كبره في
المصنفية التي يدرجها في شريعة الإسلامية في ذلك.

① غيب عن الجزاء

الجزاء مدبر به توافق من بين القاعدة والقاعدة من أن الله تعالى لم يصرح فيه بكونه الشان
وأنه كان المصنف به مع لقائه أن الجزاء ليس مثبته علماً أن القاعدة القانونية. فالقاعدة القانونية
تتأثر بغير آتاه عن غيرها وبقدر ملزمة والجزاء هو غير ملزم لها وبذلك هو من غير ملزم. فلهذا
القانونية هي قاعدة أممية (٢)

الغيب : (١) : دسمة في ذلك : التقدير لبيان القاعدة هو ٧٢ : ما بعد : وهو قوله المصنف : (٢)

(٢) : يقول بهذا القول صنف : له قوله المصنف : أن الله تعالى لم يصرح فيه بكونه الشان

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة
==

"الانتقادات الواهية ضد الشريعة الإسلامية ومناط الرد عليها"

موضوع ليس محاولة من جنابى أن أكتب فيه مؤلفاً أو محاولة لتأليف كتاب لأننى أقولها صراحة
لست أهلاً للتأليف فتأليف الكتاب له أسس ومقومات علمية وفنية لا يطلع بها إلا كل فقيه لغوي
ونى لست فقيها حتى أكتب مؤلفاً فالترك التأليف لأهل التأليف (١)

ومن جهة أخرى ليس هذا الموضوع بحثاً بالمعنى الفنى فكلمة البحث لأن البحث هو الآخر
له أسس ومقومات لا يستطيع شخصي أن أدركها إدراكاً تاماً وذلك لضعف الإمكانيات لدى التى
يتطلبها بحث اجتماعى بالمعنى الدقيق الذى يحتاجنى حالياً ونوعية الموضوع الذى أكتب فيه
أخذاً وهو خاص بالشريعة الإسلامية وهو مالا يستطيع أنسان مثلى أن يطرقه لأنه اجتهاد وانى
لست أهلاً للاجتهاد الذى يفهم على أسس استقرائية ومهنية غير متوافرة لدى (٢)

وإذا كان هذا يحثا وليس بحثاً وليس مؤلفاً أو محاولة لتأليف كتاب فما هو نوعه إذن ؟
للحقيقة إننى أقول أنه لا يعدو أن يكون تسجيل لخواطر وحاسيس أحسستها شخصياً من
وضع أو تأييد بنفسي من تساؤلات ملحة لأناس كثيرين مستندياً الى وضع خارجى دون فهم
وتحجيم حقيقى للجوهر أو المضمون .

ولقد ارتأيت أنه من واجبى أن ترد على هذه التساؤلات بطريقة شفوية ثم بطريقة مكتوبة
ومدونة أستارا الى الأنسى :

(١) حى الشديد الى دراسة القانون وأقتناعى به كدعاء لمن لأرساء قواعد العدل فى
المجتمع وأعتقداى الشديد بأنه لم يخالف القواعد الدينية فى شئ .

(٢) تجنى بعض الأفرار على قواعد الشريعة الإسلامية وخاصة فى مسائل الأحوال الشخصية
مثل تعدد الزوجات والطلاق استناداً منهم الى مشاكل اجتماعية ناجحة

لمنظر

(١) الدكتور محمد فؤاد عبد الواحد : فقه اللغة ١٢٥ ص — وما بعده

(٢) ١ الأستاذ محمد سامى محفوظ علم المنطق ١٢٩ ص — وما بعده
وكذلك لمنظر مكرتان " الجواب الأيجابية والسلبية فى قرئى "

والذى فلت فى مقدمته بأنه ليس بحثاً

عن كشف الأفراد وأسماؤهم استعمال الحقوق الزوجية خروجاً من الحدود المشروعة التي كفلتها الشريعة الإسلامية لاستعمال هذه الحقوق .

(٣) الأفكار الحديثة السائدة الآن في المجتمع من حرية المرأة ومبدأ مساواتها بالرجل والقول بأن الشريعة لم تنصف المرأة اعتماد على مظاهر شكلية خارجية لبعض من القواعد الشرعية ولقد حاولت أن أضع عنوان لهذه المذكرات يكون جامعاً مانعاً للموضوعات اذ إن أي موضوع يدور عنوان لا ينقله الفكر بالأدراك السريع .

ولقد وضعت العنوان المذكور وهو للحقيقة عنوانا جامعا وليس مانعا .
عرضت في القسم الأول من هذه المذكرات للرد على تساؤل يقول :

هل خالف القانون الوضفي في مصر أحكام الشريعة الإسلامية أم لا ؟ ومبادرت بالأجابة على هذا التساؤل من عما رأى بالأدلة الإنسانية المنطقية المقنعة حتى يكون رأينا واقعيا وليس مبنيا على خيال داه . وانتهينا بأنه أى القانون الوضفي لم يخلف أحكام الشريعة في شيء بل انه أستمد منها أكثر أحكامه ومبادئه وفنه ليلووجه ظروف المجتمع الواهنة .

ثم عرضت في القسم الثاني للأفكار الحديثة السائدة الآن . وهو من المساواة بين الرجل والمرأة وهل وجد المبدأ في الشريعة الإسلامية أم لا ؟ لقد أثبت أن هذا المبدأ مبدأ أصيل من مبادئها وليس وليد الأفكار الحديثة ولكن الشريعة الإسلامية وضعت حدود الطبيعة والمنطقية المقنولة المقنعة مع الدافع التي تسبح ورائد خيالات وهمية تهدم الأسرة والمجتمع بأكمله .

ولقد عرضنا لتكليف مسألة تعدد الزوجات والطلاق دون التعرض لأحكامهما مع الأحالة للمراجع التي تحدى أحكامها المرجوع إليها عند اللازم .

ولقد عرضت في لحظة سرية لمدى التعسف في استعمال الحقوق الزوجية وللحلول المقترحة له ثم عرضت رأيا شخصيا في هذا الموضوع •

ولقد وقعت عند الأمانة العلمية فلم أذكر شيئاً منقولاً إلا وكتبت مصدره حتى تكون الحقيقة واضحة
صلية وخاصة في مثل هذه المسائل الدينية •

وعلى أي حال من الاحوال فبذمه محاولة ولنرجو من الله سوف أن يوفقني في ذلك فان كان صوابا
فيرجم له ولي وأن كان خطأ فيرجع له. شخصيا أولا واخيرا ولا تطلب من الله سوى المغفرة لأنه غفار رحيم

المراجع الأساسية :

(١) الدكتور بدران أبو العنين بدران • " أصول الفقه "

(٢) الدكتور عمر عبد الله • " الاصول الشريعة للمسلمين " .

(٣) الدكتور محمد مصطفى شلبى • " مدخل الدراسة والفقه الاسلامى "

(٤) الدكتور عاطف غيث • " علم النفس الاجتماعي "

(٥) القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة •

أما المراجعى الفرعية فنشير اليها فى موضوعها فى الهامش بئذى الله .

وأملنا أن نحقق هذه المذكرات الامنية المرجو منها في فهم الحقيقة على أصولها للمكانة وأن
تري النور هذه المذكرات " والله الموفق "

أفانت اذا من اخوان الشياطين اما ان تكون من ربهان النصارى فانت منهم واما ان تكون
 منا فاصنع كما نصنع وان من سنتنا النكاح شواركم عزابكم واراو لموتاكم عزابكم
 وقوله لمن عزم على قيام الليل كله ومواصلة الصوم أن لبدنكم عليكم حق فاقم ولا فطر وتم ومن
 ولم يطغ في النظام الاسلامي الفرد على حساب المجتمع كما حدث في النظام الرأسمالي ولا المجتمع
 على حساب الفرد كما النظام الشيوعي المتطرف • (١)
 وهو نظام موسى على قواعد مطبوعة مرنة قابلة للتطور والتطبيق في كل حين مهما اختلفت الازمان
 وتنوعت البيئات التي طبقها الفقهاء بأختصاصهم ولم يقف الفقهاء عند هذا الحد بل طاعتهم الى
 عالم الفرض والقدر ففرضوا لها المسائل وقدرولها الاحكام على ضوء تلك القواعد نستطيع ان نفرض
 بايجاز شديد جدا لدى التطور الذي حدث في الشريعة الاسلامية تبعا لتطور المجتمع من ناحية
 المصادر والمبادئ حاليا :

(١) مصادر التشريع الاسلامي :

يحتل القرآن المكانة الاولى بين مصادر الفقه الاسلامي لأنه الكتاب المنزل من عند الله سبحانه
 وتعالى • ولقد نزلنا القرآن بلفظه ومعناه ليكون دستورا للأمة الاسلامية ومنارا للهدى الى يوم الدين
 (٢) وتأتى السنة النبوية اما مفسرة للقرآن او مؤكدة لاحكامه او مؤسسة لأمر جديدة لم تذكر في القرآن
 بايحاء من الوحي (٣)

ثم يأتى المصدر الثالث للفقه الاسلامي وهو الاجماع وهو اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه
 وسلم بعد وفاته في عصر من عصور على حكم شرعي (٤)

وبعد تطور الزمن وبعده عن عصر الرسول الاول وأختلاف البيئات والاحوال والظروف وجد الفقهاء
 حوادث لم تكن موجودة من قبل حوادث لم يرد بها نص من القرآن أو السنة أو الاجماع فأخذ الفقهاء
 في الاجتهاد فابتدعوا مصادر للفقه الاسلامي لمواجهة تطور الزمن ولتبقى الشريعة حية قابلة للتطور
 ولقد حدث اختلاف بين الفقهاء حول الاحكام العلمية وهي تعتبر وبحق كما يقول الدكتور مصطفى شلبى
 ميوعة من مميزات الشريعة الاسلامية حتى يعبر الى يوم الدين ولولا الاختلاف لماتت الشريعة في مهدها
 ومن المصادر التي اختلف الفقهاء حول الاخذ بها هو القياس وهو الحاق ما لانص فيه لاسلام بما فيه
 نص أو اجماع في الحكم الشرعي الثابت للتصور عليه أو المجمع عليه لأشترائها في علة هذا الحكم •
 ومن ذلك القياس الجار بالرهن على البيع وذلك لأتثار العلة وهو التراضي ونحو نص الآية •
 يأتيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعدوا الى ذكر الله وذكروا البيع

أشهر:

- (١) الدكتور بدران أبو العنين بدران المصالح الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم من الأمم
 (٢) الدكتور محمد مصطفى شلبي ١٢٣ وما بعدها الرابع السابق
 (٣) بدران أبو العنين بدران ص ١٠٢ وما بعدها
 (٤) الدكتور محمد في شلبي ٢٣٧ وما بعدها (٥) الجمعة - ١

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

ثم ولد مصدر شرعي آخر وهو المصالح المرسله • مواعاة لمصالح الناس ودفع المضار عنهم وذلك كله لا اختلاف الزمان
 الزمن بين عصور الاسلام الاولى والعصور اللاحقة له •

ثم ولد مصدر آخر وهو الاستحسان وهو "العدل بالمسألة عن حكم نرائنها الى حكم آخر لو •

أقوى يقضى هذا العدل " (١)

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

ولقد أخذ الفقهاء بالعرف سواء كانت عرفاً قولياً أو معنياً خاصاً أو عاماً •

وتفصيلات هذه المصادر لا موجوده في كتب الفقه المختلفه ولكن ما هو سر ابتداء مصادر أخرى
 وكان من الممكن الاعتماد على المصدرين الأساسيين وهما القرآن والسنة

وفكر التول هو تطور الزمن واختلافه ويحدد حوادث لم تكن متوقعة وقائع لم يجد لها حل في المصدرين
 ولقد قال الرسول الكريم في هذا المصدر " اختلاف امتي رحمة " معناه فتح باب الاجتهاد حتى

تبقى الشريعة قابلة للتطور من الناحية الزمنية والمكانية • الى يوم الدين •

ومما يجلي على اختلاف الظروف من مكان الى آخر ومن زمان الى زمان • وما حدث للامام الشافعي
 فلقد كتب الامام العظيم اجتهاده الاولى في العراق في مؤلفه الشهير • الام ثم بعد عودته الى
 مصر كتب اراء مغايرة للراء التي كتبها في العراق ولقد سأل المقرين اليه ما هو سر هذا التغير
 في الراي الواحد فقال لهم " لقد رأيت امراً وظرفاً لم اراها من قبل في العراق "
 مبادئ الشريعة الاسلامية :

من مبادئ الشريعة الاسلامية : التسيير وعدم الحرج " لا يكلف الله نفساً الا وسعها " ولا جعل

الله عليكم من في الدين من حرج " يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر "

وكذلك من مبادئها تحقيق العدالة وتحقيق مصالح الناس على اختلاف الازمان والبيئات " وما ارسلناك
 الا رحمة للعالمين "

وما يدل على ذلك ما يسمى بالنسخ اى نسخ الاحكام التي زال الغرض منها وانقضى شأنها
 ضيقاً او حرجاً للمسلمين مثل نسخ العتبي بعد اقراره بقوة الزانية وعدة المتوفى عنها زوجها •
 ومن مبادئها تحقيق العدل بين الناس كلهم لافرق بين امير ولا اسود او صغير او كبير •
 " اذا حكمتم بين الناس تحكموا بالعدل " وان الله يامر بالعدل والاحسان " ويظهر ذلك في قصة

المرأة السارقة التي قال رسول الله في شأنها حينما اتى فردا من المسلمين يتشفع لها
 " والله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها "

ولكن ماهو السر في ذلك الاختلاف في الاحكام بين الفقهاء وانفسهم وتطور مصادرها الم يكن كان
من الممكن الاعتماد على المصدرين الرسميين وهما القرآن والسنة ؟
ولكننا نقول ان الله حلت حكمته اعلم يشئون دنياه واعلم يشئون عبادته . موضوع الشريعة الاسلامية
وفق وتنظم محكم حتى تكون بمنأى عن الفقر والحرمان للناس .

انظر :

- (١) مصطفى شلبي . ص ٢٤٧ — وما بعدها في المرجع السابق
(٢) الانبياء ١٠١ محمد مصطفى شلبي ص ٩٣ — وما بعدها
(٣) روى قصة هذه المرأة تفصيلا محمد مصطفى شلبي المرجع السابق ص ٨٩ — وما بعدها
=====

ومما يدل على ذلك ان المشروع الاسلامي نظم العبادات تنظيميا كاملا لانها لا تتغير على مر الزمان
ولا المكان فنظم الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من العبادات . أما المعاملات فقد رسم اطارها
العام وترك التفاصيل لأجلها والفقهاء والحاجة الناس وذلك لأن المعاملات قابلة للتغيير في كل زمان
ومكان فلو كان المشروع الاسلامي قد نظم المعاملات كما نظم العبادات لأوقع الناس في الحرج ولماتت
الشريعة الاسلامية ولضرب الناس بأحكامها عرض الحائط وخاصة في العصر الحديث .

ولا نذكر بأنظمة المشروع الاسلامي من مسائل المعاملات سوى عقد الزواج والميراث وذلك لأهميتها
حيث أنها الميراث حدود الله وعقد الزواج الفردى الذى يفرق بين المجتمع والانسان والحيوانى أما
المسائل الاخرى وأهمها العقود ولقد رسم اطارها العام وترك تفاصيلها للزمن .

ولقد ضرب لنا الفقهاء الاربعة مثلا أعلى في الاختلاف في الرأى وذلك ليحدد حلولاً للمسائل
التي يخلقها الزمن ويتدرعها الحياة الحديثة المتطورة التي تختلف عن حياة مسلمينا الاوائل وما يمكن
استخلاصه من العرض الموجز السابق .

- (١) أن الشريعة الاسلامية مرنة وقابلة للتطور بإيمانها الصريح بـ " ما حدث في النفس
العبادات واحكام المعاملات اذن القول بأنها جامدة قول غير سديد وفيه امتداد شديد
(٢) يترتب على ذلك أن الشريعة الاسلامية قد فوضت المشروع الحديث صراحة أن يغير في
احكامه ومبادئه وطرق تنظيم المجتمع وفق ما يترأى له بشرأى التنسيق بين القانون والشريعة
أى عدم تحليل أمر نهى عنه الشريعة او النهى عن أمر حلتها الشريعة الاسلامية وغير الله
القانون المصرى لم يخالف هذا الشرط وظهر ذلك من دراستنا للقوانين المختلفة في مصر
واليوم وهناك فرق شامع بين الحياة في العصور الاولى للسلام والعصر الحديث بما فيه من تطور في
الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحوادث الجديدة والثورة الصناعية والتقدم العلمى والتكنولوجيا
الذى يحتاج العالم اليوم . اختلاق احوال البشر النفسية والاخلاقية واختلافهم البيئى فيما بينهم
في العائلة والدولة (١)

وإذا هذه الحياة الجديدة وجد انه لا بد من خلق وسائل تنظيمية جديدة امتعالا لرخصة الشريعة
الاسلامية بالتفويض طرقه في احوالها للمعاملات أى تطويرها الزمن لتعيش بين هذه الوسائل التنظيمية
والشريعة الاسلاميه ان يقوم القانون الجديد بتحقيق العدل بين الناس كلهم وتحقيق سيادتهم وفق ما
يترأى له ووفق للحياة الجديدة ولذلك اخذ الشريعة الجدد في توزيع الاساليب العامة والقواعد اصولية
في الشريعة الاسلامية واخذ ما يدور منها مع التطور لتلائم العصر ومتطلباته وهى لا يمكن القول بانها جامدة
لا تتطور ويبدو ذلك في تحقيق بعض احكامها في القوانين الوضعية المختلفة كما يبدو ذلك في البحث القادم
انظر

- (١) : بدران ابو العنين بدران العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرها ص ١٠١ وما بعدها

عرضنا فيما سبق الاصول العامة للشريعة الاسلامية ورأينا كيف انبثقت مع الزمن سواء في مصادرها او في احكامها ورأينا كيف انبثقت شريعة اليسر وعدم الحرج ثم رأينا كيف اختلف الفقهاء الأربعة فيما بينهم وكيف انبثقت عبرة من مميزات الشريعة الاسلامية حتى تواجه الزمن والتطور أما اليوم فيختلف المجتمع عن مجتمع النبوة سواء في العلاقات الاجتماعية والاخلاقية والانسانية

فإذا كان القرآن نسخ بعض آياته لثراث العملة منها مثل نسخ النهي بعد سنة تقريره وشرعيته أو عقوبة الزانية وما لاحقها من تغيير في نوعية القاب فالأجدد اليوم الأولى من أن تطوع الأصول العامة للشرعية الإسلامية لتلائم أخلاق العصر وكذلك جعل المجتمع الإسلامي موضع لئل النظم

فإذا لم يوجد بمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة (١)

" بقست الشريعة الاسلامية كمصدر من مصادر القانون التي استند اليها المشرع وقد استمد منها كثيرا

من نظرياتها العامة وكثيرا من احكامها التفصيلية وقبل هذا وذاك ادخل المشرع في شأن الشريعة الاسلامية تجديدا خطيرا فقد جعلها من بين المصادر الرسمية للقانون المصري اذا لم يجد القاضى نصا تشر تشريعيًا يمكن تطبيق الفروض التي لا يعثر فيها القاضى على نص في التشريع ليست قليلة فارجع القضاء حتما اذن للشريعة الاسلامية .

انظر

(١) شرع هذا النص شمس الدين اليوكيل النظرية العامة للقانون ض ٣٠٠ وكما بعدها

(٢) وسير تناغو: أحكام الأسرة — وما بعدها توفيق فرج الاصول الشخصية لغير

المسلمين ١٠٤ منها بعد هذا

الاسلامية على هذا الوجه أساس باستقرار المعاملات بين تربيته تمكيناً لأسبابها لاستقرار عن طاهر من السوء
الصالحه التي فيها المتعاملون في البعد من مئات السنين (١)

وفي بعض المواضع يجعل طرفه على احكام الشريعة الاسلامية فالمادة ٢٦ تنص "بمصر في شأن المعفود والعشب
والاحكام المقررة في قوانين خاصة فان لم توجد فاحكام الشريعة اسلامية"

ولقد أقر المؤتمر الدولي للقانون لمقارن في لهاي في عام ١٩٣٧ وذلك مؤتمر المحامين الدولي سنة ١٩٣٧ أيضاً
أن الشريعة الاسلامية حية قابلة للتطور وهي تعتبر مصدراً من مصادر التشريع تستخلص من عرض ما سبق ان الشريعة
الاسلامية قد استمعت اهتماماً خاصاً في القانون المدني ولا يوجد ما يخالفها على الاطلاق فاصبحت مصدراً رسمياً من
مصادر القانون في مصر ثم اصبحت مصدراً اصلياً وطاماً لقانون الاحوال الشخصية سواء كانت للمسلمين او لغير المسلمين
بصفها الشريعة العامة للبلاد ولا اظن على حسيب طمس اي مخالفة للشريعة الاسلامية في اي قانون من قوانين البلاد
سواء ما أشير لقياس حيلة استناداً الى طاهر النصوص الشكلية دون التعمق الموضوعي للامر وذلك في الآتي:
(٦) قانون المعفوات:

أثير الالتباس حول اختلاف تنوع الجزاء بين الشريعة الاسلامية وقانون المعفوات المصري لالجزء في الشريعة الاسلامية
مثلاً عقوبة السارق قطع اليد وفي قوله تعالى "والسارق والسارقة اقطعوا ايدهما جزاء بما كسبا فكل من الله والله
عنه حكيم" (٢)

والقصاص في القتل وفي قوله كتب عليكم العصاص في القتل "جلد الزاني والزانية اما الجزاء في قانون المعفوات فهو الغرامة
والحبس والاشغال الشاقة والاعدام"

ولقد اعتمد البعض على طاهر النصوص وقالوا بان القانون قد خالف احكام الشريعة الاسلامية مستندين الى
الاختلاف في نوعيه الجزاء وقالوا بان طاهر النصوص وقالوا بان القانون قد خالف احكام الشريعة الاسلامية مستندين الى
مثلاً اذا قطعت يده سيكون عبرة لغيره لا يقيم عليها أحد اما الان فان المجرم يحبس ثم يعود الى ارتكاب الجريمة فور
خروجه من السجن مباشرة ثم عد ذلك مباشرة بان القانون قد خالف احكام الشريعة كلها
رايينا في الموضوع :

اني ارى ان مجرد الاعتماد على طاهر خارجية وحدها لا تكفي للقول بان القانون قد جالعا الشريعة الاسلامية
فان القول باديء ذي بدء ان القانون لم يخالف الشريعة الاسلامية في وضعه جزاءات مخالفتها وذلك استناداً لما
اتفق عليه من تطور الشريعة الاسلامية وقابلتها لان للتطور مع الزمن فاننا نفهم ان الشريعة الاسلامية الوضعية قد
خالفت الشريعة الاسلامية اذا

انظر :

(١) مجموعة الاعل التحضيرية حـا الدكتور عبد الرازق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني حـا س ٤٥

(٢) المائدة - ٨

ليست لهم مبادئها في كثير من الاقضية وفي هذا فتح عظيم للشرعية الفراء لا سيما اذا الوخط أن ماورد في المشرع من نصوص هذا ايضا يمكن تخريجه على احكام الشريعة الاسلامية دون عناء او كبير مشقة فسواء يوجد أو لم يوجد نصف فان القاضي في أحكامه بين اثنين اما ان يطبق احكاما لا تتناقض مع مبادئ الشريعة الاسلامية واما ان يطبق احكام الشريعة ذاتها ولم يقتصر الامر على ذلك بل أخذ المشرع بنظريات عامة في الشريعة الاسلامية واحكام تفصيلية منها* (١)

جاء في تقرير لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون المدني الجديد بشأن موقف المشرع من الشريعة الاسلامية استمداد احكامها وجعلها مصدرا من مصادره مايلي : . . . وثبتت اللجنة كذلك أن المشرع اعتمد على الشريعة الاسلامية الى حد بعيد بين مصادره فجعله مصدرا عاما يرجع اليه القانون اذا لم يجد حكما في التشريع أو العرف وجعلها مصدرا خاصا لا طائفة لا يستهان بها من احكامه ولا ينكر ما للفقهاء الاسلاميين من مكانة رفيعة بين مذاهب الفقه العالمي . فكيف وقد كان ولا يزال مصدرا القانون العام في كثير من المسائل في مصر وفي تقوية الصلة بين المشرع واحكام الشريعة الاسلامية ابقاء على تراث راسخ حتى بان يصات وان ينتفع به واللجنة تسجل ما صادفت في المشرع من احكام أخذت عن الشريعة الاسلامية كالاحكام الخاصة بنظرية القسف في استعمال الحق وحالة الحدين ومن الحوادث غير المنقولة هذه الاحكام جميعا تضمن من القواعد ما يفيد شاهدا من شواهد التقدم من التطبيقات الغربية واية كان فقهاء الشريعة قد فطنوا الى ما حدث من احكام احكموا سبكة وتطبيقه على ما عرض في عضورهم من اقضية لقرون خلت من قبل ان يخطر شئ من ذلك بيال فقهاء الغرب او من تولوا أمر التشريع فيه ونقل المشرع ايضا عن الشريعة الاسلامية طائفة من الاحكام التفصيلية يكفي ان يشار في صدورها الى ماتعلق بمجلس العقد وايجار الوقف والحجر وايجار الاراض الزراعية وهلاك الزرع من العين المؤجلة وانقضاء الايجار بعوت المستأجر وفسخه بالقدر خذا الى مسائل اخرى كثيرة سبق ان اقتبس التبيين الحالي احكامها مع الشريعة الاسلامية وأيفهاها المشرع كبيع العريض مرض الموت والغش وثيقة الهلاك في البيع وغرس الأشجار في العين المؤاجرة والغلو والسفل في الحائط المشترك أما الاهلية والهباء والشفعة والتبدا الخاص بان لا تركة الا بعد سداد الدين فقد استمد المشرع احكامها من الشريعة الاسلامية وهي احكام لها اهميتها في الحياة العملية وفي حدود هذا المصدر الثاني كان ملك المشرع قويا ارتاحت فيه اللجنة وانبعثت فيه اتجاهها الى تقدير الفقه الاسلامي من مزايا ادركها علماء الغرب منذ ومن بعيد وفي على دول الشريعة ان تحلها المحل الخلق بها وان تعبر عليها عن اعتزازها بها وحرصها على اعتدائها ولعل من نافلة القول ان يشار الى هذا ان المسلك رفس في رطاية مالمناض من حرفة وابلع في قضاء حرا العملاء الذين تعهدوا الفقه الاسلامي اجتهادهم واسبقوا على احكامه من المرونة فاجعها تتسح لما روجع الناس عليه في معاملاتهم ولا ثرى للجنة في الرجوع الى الشريعة

انظر : (١) المذكرة التفسيرية للقانون المدني الجديد ١٩٤٧ سنة

الا ما هو مجرم فعلا فنوا قطع يده فهو أمر يستحق ونقد كانت الجرائم غير منقشة لأن عامس الفقر كان موجود نتيجة كثرة الموارد وقلة الافراد أما الان مظاهر الفقه التي تدفع الناس للجريمة يحتاج العالم اليوم كطاهرة عامة .

وكذلك قال الفقهاء ان قطع اليد ما شرع ليقطع داما كان وسيلة فجر مع العلم بان أحد لا يقدم عليها لقوة الايمان الراسخة في قلوب المؤمنين وذلك تشدد الفقهاء في الشروط المتصلة في مشاهد جريمة السرقة مالا يمكن توافره اليوم (١)

أما القول بان يكون غيرة لغيرة فهذا غير مجدي لان المجرم متى ما قرر ارتكاب الجريمة لا يضيره قومه أنه سيء ما قبل لأنه يعلم مقدما بذلك وكثيرا من المجرمين من هم اساتذة للقانون يعرفون كيفية ارتكاب الجريمة ووسائل الافلات من عقابها فلا فرق من ان يكون المجرم القاتل يعرف مقدما بأنه سيء مدم وقدم الى جريمة القتل من خوف أو ملل لان الجريمة ارادة نفسية وعامس شديد يفتح بقوة نحوها فالمجرم اذ كى انسان يوجه زكاؤه نحو جرمه الشر ونحو خدعة الجريمة . (٢)

اذن نخلص من ذلك ان الاختلاف في توجيه العقاب ليس مخالفة الشريعة الاسلامية حيث ان عقوبة الجرم مثلا شريعت الاصلاح المجرم وتقوم نواذ الساق يسبق الفقرة أو العطله وعند ما يدخل المجرم يلقنه السجن حرفة أو عمن يستطيع ان يعمى بها فيرتدق منها وذلك يحايل بعيدا عن الاجرام .
فالشريعة الاسلامية قد امنت بتطور المجتمع صراحة ونوضته بان يخلق الوسائل الى الابد من اتباعها لمواجهة تطوّر ثم ان مصلحة المجتمع المعاني تدفعه بوضع العقاب اللازم لملائم الحياة والجريمة وان الوضع الحالي الحالي يلزم هذا النوع من العقاب .

(٢) القانون التجارى :

اشهد الانبأ من أيضا حول ايداع النقود في البنوك والفوائد التي تعطىها البنوك من جراء استخدام هذه الواردات النقدية وذلك انتمتعهم بها من تجار وغيرهم مقابل فائدة ولقد اعتقد البعض ان ذلك يعتبر مخالفا لاجرام الشريعة الاسلامية التي تحرم الربا وقد قومه سبحانه وتعالى .
" ان الذين يأخذون الربا لا يقرضون الا كما يقوم الذي يفتنه الشيطان من اسمى ان مد . بأنهم قالوا انما البيع بشئ الربا وأحسن الله البيع ورحم الربا فمن جاءه موعده من ربه فأنته به فله ما يشاء وأمره الله وممن يار فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يمتنع الله الربا وأحسن الله البيع ويبين الصدقات والله لا يهدي كس تقار أيها

أشهر :

(١) رسالة الامام الشافعى : شروط الشاهد .

(٢) رمسيس بهنام . علم الاجرام ص ١١١ وما بعده .

الذي قال " يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وادروا ما بقى من الربا ان كنتم تعلمون " فان لم تعلموا

فانتم بغير علم من الله ورسوله وان تبتم فلكم ربه من اثمكم لا تاتى العرش ولا تاتى الميزان (١)

ولقد استند البعض في ذلك في أن تحريم الربا كان نتيجة الفائدة الباهظة التي يفرضها

المرايس على مقترحيه أو استغلال حرج الناس إلى المال في فرض شرط عليه أن ما يسمى بلغة الناس

الاستغلال أو استغلال النعم فالبند مثل المرايس حيث يعطى فائدة على ايداع النعم يتقاضى فائدة

مقابل أفراد متعاضدين معه دون بزل أى جهد أو تسبب دون عمل مشروع أى واسم أعمليات البنك على

على عمليات الربا •

رأينا في الموضوع

:

اننى ارى ما قيل حمل قياس فائد البنك سواء للأيداع أو للأقراض على الربا هو قياس غير

صحيح على الملاقه وان الذى اعتقد مبنى اعتقاده على ظاهر النصص الامضاء فليست عمليات البنك

بمثل هذه الباطة فالبنك في ظل النظام الاشتراكي الحالي هو وسيط بين التجار المتعاملين معه

ثم انه يساهم بعمق وإيجابيين في التخطيط الاشتراكي المصري والفائدة التي يعطيها أو يأخذها

من المتعاملين معه ماهى الاعطية رمزية حتى يدفع الأفراد للمساهمة في بناء الوطن ودفع التجارة

والصناعة والزراعة إلى الامام حيث تنمعت البنوك في مصر الآن باختلاف نوعيه النشاط في مصر حيث

هناك بنك زراعى هناك بنك صناعى والبنك التجارية التي تنمعت في مصر حاليا تساهم كلها في التنمية في مصر

والفائدة كلها لا تتجاوز ٨% حيث فائدة الايداع هي ٣.٥% في السنة والمربكة ٨% في السنة •

ونستأثر ذلك من خلال المقارنة التالية :

١ - ان المرايس بكنند الذهب والفضة ولا يعطىها للأفراد مقابل فائدة الا في حالة حاجة الشديد إلى

المال أى أنه يستغل نفوذه اسماً استغلال في وقت يكن الانسان فيه في سيمس الحاجة إلى المال والفائدة

التي يعطىها تكون مرتفعة وباهظة جدا في حالة مرحلة الانسان مثلاً حمله كارة حاقت به يريد التخلص منها

كجربة أو حريق ان انه يكسب مبلغا من المال دون مشقة أو تعب وبذلك يعتبر قد حقق مكسبا مطلقا

المطلق بوجه مثبتة

غير مشروعا ويعتبر مخالفا للقواعد المشروعة في الاسلام في أن التسبب مقابل العمل والعرق •

أما البنك فيشعر هذه الصورة فيه عبارة عن جزاء تتخلله عمليات تجارية فسهة مستقلة تتمثل في ايداع
 فالعمليات التجارية التي تتخلله عمليات ايداع أى ان لكل فرد لديه فائدة نقدية ان يودعها في
 البنك مقابل فائدة ٣.٥% في السنة بدلا من تحريضها الى السوق او ايداع حبه أنه سيك
 حقا للنقد وكذلك البنك يتم باقراض المتعاملين معه من تجار حتى يستطيع ان يتصرف بها
 رقمهم واعمالهم على الوجه الاكمل وكذلك مقابل فائدة رمزية ايضا عمليات البنك هي ايجار الخزنة
 الجديدة ويداع الصكوك والاعتمادات البسيطة والاعتماد المستندي والحساب الجاري اى خلاصة
 القول أن البنك اصبح وسيط بين البنك الرأسمالي والوطن وبين الافراد الاخرين حيث يحقق
 النعم ويستثمرها لخدمة الاقتصاد الوطني حيث أن المتعاملين معه دائما هم شركات قطاع عام
 أو خاص او تجار كلهم يعملون في اطار خطة الخاصة للدولة وللفائدة بسيطة رمزية لتشجيع الادخار
 والاستثمار الذي يعتبر دعامة الحياة الاقتصادية حاليا (١)

(ب) المرابى يعمل للمصلحة الخاصة لرمز الحضارة الذي يعتبر لرمز مغلفا برؤى جوهري

في الاسلام وهو التفاضل الاجتماعي الذي يعتبر اساسا لتجربة الربا . أعضائه من الحياة •

أما البنك فيعمل للمصلحة العامة في ظل النظام الاشتراكي الحديث السائد الان حيث أن البنك
 بواسطة بين المودعين والمؤمنين في النهاية تستثمر هذه النقود للمصلحة العامة فغالبا أن المقترض
 هم شركات قطاع عام أو خاص لوزارات المختلفة الاقرار ذلك الودائع التي يتلقاها من المودعين هي
 غالبا التي يعطيها الى المؤسسات والتجار والبنك يحفظ بنسبة احتياطي لمواجهة السحب العاجل
 للمودعين واستثمار هذه النقود لبناء المصانع والمشروعات الحديثة والجامعات والمدارس من اجل
 استصلاح الارض الزراعية من أجل فتح فرص جديدة لليد العاملة كذلك فتح آفاق العلم للجميع من
 أبناء هذا الوطن والقضاء على الامراض حيث يتم بناء المستشفيات العلاجية •
 أى يستفيد من استثمار هذه النقود وكل فرد في الوطن لان البنك هو ولدة للمجتمع وليس ولد لفرد
 أو لفئة قليلة • (٢)

(خ) ان البنك في النظام الاشتراكي هو وسيط بين المتعاملين معه يأخذ المال من هذا ويعطيه
 لهذا ليستثمره في سبيل تحقيق هدف واحد هو خدمة المصلحة العامة مقابل فائدة رمزية حتى يجعل
 للاقتراض والايداع أهمية في العصر الحديث ان البنك هو جهاز الخدمة الاقتصادية القومي وليس يمثل
 صورة المرابى الصورة البسيطة الذي يكسب دون عمل أو الذي يستطيع سلطة الانسان في تأسيس الحاجة
 لمساعدته وغالبا مايقوم البنك بمساعدة التجار المتعاملين معه الذين على وشك الافلاس وهم مايسمى في لغة
 التجارة



محافظة الزرقاء

مديرية التربية والتعليم

شهادة الدراسة الإعدادية العام

تشهد مديرية التربية والتعليم أن فني السيد عبدالعال بن عبدالسيد عبدالعال المولود في
اليوم منب الفم سنة ١٩٤٨ الميلادية نجح في امتحان شهادة الدراسة الإعدادية العام في
سنة ١٩٦٦ الميلادية وكان مجموع درجاته في هذا الامتحان مائة وثمانين وستين درجة ،
ومجموع النهايات الكبرى لدرجات مواد الامتحان مائتان وثمانون درجة
المصورة في رمضان سنة ١٣٨٦ من الهجرة ويناير سنة ١٩٦٥ من الميلاد

مدير التربية والتعليم

خاتم المديرية

كل كذا أو تقييد في هذه الشهادة يلغى

توقيع صاحب الشهادة بخط يده

فقر عبد الله عبد الله

سجلت في ٧/١٨ سنة ١٩٦٥

سجلت برقم ١٥



وزارة الزراعة والتعليم

سورة التين

القسط

تشهد وزارة التربية والتعليم أن فخر عبد السيد عبد المال المولود في الميمنة . منيا القمح
سنة ١٩٤٦ الميلادية نجح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة المقسم الأول
في سنة ١٩٦٦ ، وكان مجموع درجاته في هذا الامتحان مائة و إحدى وتسعين درجة
ومجموع النهايات الكبرى لدرجات مواد الامتحان ثمان مائة درجة
مراد السعوف : المجتعة القرى ٤

الطاهرة في سنة ١٣٨٦ من الهجرة وخوف
سنة ١٩٦٦ من الميلاد



كل كلف أو تغيير في هذا الشهاده عليها

۱۷۷۷

وقد صاحب الشهادة من غير

— 5 —

1



بسم الله الرحمن الرحيم

رقم ٤٦

شهادة إتمام تدريب

المرحلة الثانوية

وزارة التربية والتعليم
رئاسة هيئة الفتوة

تشهد رئاسة هيئة الفتوة المفتوة

أنني غفرتيهم كسيرة جلالها بالمدرسة أحرار الشافعية بتدريسيه التربية والتعليم بالرفا زعيمه
حضرة افترة المقررة للتدريب بالمرحلة المتوسطة في العلوم الشرعية ١٩٦٦/١٩٦٥

وقعت يده سبيل

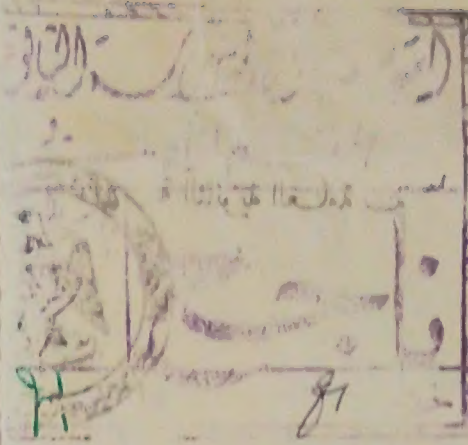
وتحررت هذه الشهادة بذلك

والله أكبر والعزة لله وحده العربية المتحدة

رئيس هيئة الفتوة

صدر في ١٤١٢/٥/١٦





رقم الجلوس

23999



اسم الطالب ولقبه طبقا لشهادة الميلاد فهد عبد الله عبد الله

اسم المدرسة التابع لها الطالب المدرسة الثانوية بالبرقية

نظام الامتحان الذي تقدم له الطالب السنة الرابعة القسم الرياضي

اللغة الأجنبية الأولى التي يرغب الطالب الامتحان فيها الفرنسية

اللغة الأجنبية الثانية التي يرغب الطالب الامتحان فيها الفرنسية

اللجنة التي يرغب الطالب الامتحان امامها البرقية

درجة الطالب في الامتحان

الدرجة	اللغة العربية	اللغة الأجنبية الأولى والثانية	اللغة الأجنبية الثانية	التاريخ	الجغرافيا والجيوغرافيا	الفلسفة	الجميع العربي	الجميع الكلي
النهاية الكبرى ...	٦٠	٦٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠	١٤٠
النهاية الصغرى ...	٣٠	٢٤	١٦	١٦	١٦	١٦	٨	١٤١
	٤٠	٤٠	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨١

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٤-١٩٦٥-١٩٦٦

مجموع درجات الطالب بالحروف : مئة وأصغر من مئة

رصد أمل مدرسة رابعة المراجعة الأولى رابعة المراجعة الثانية رابعة المراجعة الثالثة

رئيس لجنة النظام والمراقبة م. م. م.

ملاحظة : يعمل بهذه الاستشارة لمدة سنة ، وهي مجرد إخطار لجميع الطلاب متى كان صدقاً عليها ومختومة بختم تاج . أما الدليل الرسمي الوحيد الدال على النجاح فهو الشهادة ، ويجب المطالبة بتقديمها في مدى سنة بعد تاريخ النجاح .

امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة سنة ١٩٦٦

القسم الأدبي

- ١ - اسم الطالب ولقبه طبقا للوارد } باللغة العربية
بشهادة الميلاد مكتوبا بالنسخ } باللغة الأجنبية
Fathy Abd Elseed Abd Elaal
- ٢ - اسم المدرسة التابع لها الطالب
مدرسة الثانوية بالقاهرة
- ٣ - اللجنة التي يرغب الطالب تأدية الامتحان أمامها
الرقا زوجه
- ٤ - المقرر الدراسي الذي سيمتحن فيه الطالب } مقرر السنة الواحدة
وفقا لإعلان الدخول في الامتحان ... } مقرر السنوات الثلاث
السنة الواحدة
- ٥ - اللغة الأجنبية الأولى التي يرغب الطالب الامتحان فيها
الانجليزية
- ٦ - اللغة الأجنبية الثانية التي يرغب الطالب الامتحان فيها
الفرنسية
- ٧ - جنسية الطالب
عربي مصري
- ٨ - محل ميلاد الطالب : القرية أو الممينة - الميمونة - المركز أو القسم منيا ليعم - المحافظة شرقية
- ٩ - تاريخ ميلاد الطالب طبقا للوارد بشهادة الميلاد
١٥ - ٤ - سنة ١٩٤٨
- ١٠ - مقدار عمر الطالب في تاريخ الامتحان حسب التقييم الأفرنجي
١٨ - ٣ - ٥ - شهر ٢ - سنة ١٩
- ١١ - عنوان الطالب الخاص الذي يمكن مكاتبه فيه بسهولة
مدرسة الثانوية بالقاهرة
- ١٢ - اسم والد الطالب طبقا للوارد } باللغة العربية
بشهادة الميلاد مكتوبا بالنسخ } باللغة الأجنبية
Abd Elseed Abd Elaal
- ١٣ - صناعة الوالد وعنوانه - مزرع - الميمونة مركز منيا ليعم شرقية
- ١٤ - تاريخ ورقم الحوالة البريدية أو علم الخبر الدال على توريد رسوم الامتحان (الرقم - التاريخ / / ١٩٦٦)
- ١٥ - توقيع الطالب مطابقا لاسمه ولقبه بهذه الاستمارة
فقي عبد السيد عبد لعال

بيانات خاصة بالطلبة النظاميين فقط

- ١٦ - توقيع أعضاء لجنة مراجعة بيانات الاستمارة على مستندات المدرسة
مدرسة
- ١٧ - توقيع ناظر المدرسة
- ١٨ - ختم المدرسة التابع لها الطالب

بيانات خاصة بطلبة المنازل ومن في حكمهم

- ١٩ - توقيع ولي أمر الطالب إذا كان قاصرا - عنوانه
- ٢٠ - توقيع المصدق على توقيع ولي الأمر } صناعته
أو على توقيع الطالب إذا كان رشيدا } عنوانه
- ٢١ - ختم المصلحة صاحبة التصديق

22/9/22

15

12254

م

3
2
1

تو جمع رجبی فیہ المرافعہ

100

١٠
١٢

١٣

25. 5. 3. 1. 2. 3.

1892

